

إيران في طريقها إلى عسكرة مؤسساتها السياسية

المرشحون الأبرز لخلافة حسن روحاني ينتمون إلى الحرس الثوري



تلقي المواجهة المفتوحة مع الولايات المتحدة بظلالها على الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي تستعد لانتخابات رئاسية في يونيو القادم حيث ينظر إليها على نطاق واسع بأنها تمثل فرصة سانحة لتعزيز مكاسب الحرس الثوري عبر وصول قائد عسكري إلى ثاني أرفع منصب سياسي في البلاد. ولا يستبعد مراقبون للشأن الإيراني أن يدفع المرشد الأعلى علي خامنئي باتجاه ذلك بناء على ما فرضته المتغيرات الإقليمية رغم أنه يجذب أن يشغل رجال الدين منصب الرئيس.

طهران - مع بدء الحشد لحمالات الانتخابات الرئاسية التي ستشهدها إيران الصيف المقبل، ربما بدأ واضحا أن إيران في طريقها إلى عسكرة مؤسساتها السياسية، فاقوى المرشحين المحتملين لخوض السباق المقرر في يونيو، لخلافة الرئيس حسن روحاني، ينتمون إلى الحرس الثوري، الذراع العسكري الأقوى للجمهورية الإسلامية.

ويرى الكاتب الصحفي الأميركي بوبي جوش أن المؤشرات المبكرة توضح أن العميد حسين دهقان مرشح بارز. كما أن من بين منافسيه المحتملين برون فتاح وسعيد محمد.

وصول رجل عسكري إلى منصب الرئاسة سيزيل واحدة من إحدى العراقيل القليلة المتبقية أمام الحرس الثوري

وينتمي الثلاثة إلى مؤسسة الحرس الثوري الإيراني، حيث سبق أن شغل دهقان منصب وزير الدفاع ويعمل حاليا مستشارا للمرشد الأعلى علي خامنئي، بينما يترأس فتاح "مؤسسة المستضعفين" التجارية التي يسيطر عليها خامنئي أيضا، فيما يترأس محمد مؤسسة "خاتم الأنبياء" جناح الإنشاءات والهندسة التابع للحرس الثوري. وحتى المرشح المحتمل صاحب الفرص الضئيلة رئيس البرلمان السابق علي لاريجاني هو أيضا كان من رجال

الحرس الثوري، إلا أنه لا يُعتقد أنه قريب بصورة خاصة من النخبة الحالية كما هو الحال بالنسبة إلى الثلاثة الآخرين. ومن شأن وصول رجل عسكري إلى منصب الرئاسة أن يزيل واحدة من إحدى العراقيل القليلة المتبقية أمام الحرس الثوري. وسيعمق أيضا من عداة الجمهورية الإسلامية تجاه الولايات المتحدة التي تصنف الحرس الثوري الإيراني منظمة إرهابية. كما أن الكثير من كبار قادة الحرس يخضعون لعقوبات أميركية.

ويقول جوش إن الحرس الثوري الإيراني يسيطر بالفعل على معظم أذرع الدولة الإيرانية. كما أنه يتحكم في قطاعات من الاقتصاد، من بينها أنشطة تجارية غير قانونية مثل تهريب النفط والمخدرات.

ورئيس مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) الحالي محمد باقر قاليباف هو الآخر قائد سابق في القوات الجوية التابعة للحرس الثوري. ولا تقتصر سلطة الحرس على الشؤون الداخلية، فقامس سليمان القائد السابق لفيلق القدس التابع للحرس كان المسؤول عن تسيير أمور السياسة الخارجية قبل أن تغتاله الولايات المتحدة مطلع هذا العام.

ولكن حتى الآن، لم يصل شخص عسكري إلى منصب الرئاسة في إيران. وربما كان للرئيس السابق محمود أحمدني نجاد بعض الخبرة القتالية في حرب 1980 - 1988 مع العراق، لكنه كان عنصرا في الميليشيا، وليس فردا نظاميا في الحرس.

وسبق أن ترشح القائد السابق للحرس الثوري الإيراني محسن رضائي للرئاسة ثلاث مرات إلا أنه لم يلق الكثير من القبول لدى الناخبين. وكان الحرس قد اقترب من مقعد الرئيس عام 2013 عندما هزم روحاني قاليباف.

ويستغل خامنئي الحرس الثوري لقمع الاحتجاجات في الداخل وتهديد الأعداء في الخارج. إلا أن المرشد الأعلى، الذي تولى هو نفسه الرئاسة لولايتين، يميل إلى تفضيل أن يتولى رجال دين الرئاسة.

ورغم النفوذ المتزايد للحرس الثوري الإيراني، فإن خامنئي يتمتع بالسلطة اللازمة التي تمكنه من ضمان أن نذهب الرئاسة إلى أصحاب العمام وليس إلى العسكريين، فالمرشد الأعلى يسيطر على "مجلس صيانة الدستور" الذي يفحص طلبات الترشح للانتخابات، ويستغل هذا لضمان أن يتمكن الناخبون فقط من الاختيار من بين المرشحين الذين يراهم

عملية تبادل الرهائن في مالي تشكل فوزا للجهاديين

باكو - خرج التحالف الجهادي في الساحل المرتبط بتنظيم القاعدة منتصرا من تبادل 200 معتقل في مالي لقاء أربعة رهائن، لكن ماذا عن تداعيات ذلك رغم صعوبة تمييز العواقب؟

تظهر الصور التي تم نشرها منذ السبت، ولاسيما من قبل وكالة الأنباء الموريتانية، الاستقبال الحافل الذي خص به زعيم الطوارق المالي إباد أغ غالي، الذي يرأس هذا التحالف، تحالف نصرته الإسلام والمسلمين الذي يضم جماعات جهادية تابعة لتنظيم القاعدة، العشرات من المعتقلين المفرج عنهم.

ووفق ما أكدت شخصية بارزة من منطقة تيساليت (شمال شرق)، استقبل أغ غالي، محاطا ببعض الجهاديين في منطقة الساحل، المعتقلين بحفاوة ودعاهم إلى مادية. والتقطت هذه الصور بالقرب من الحدود الجزائرية الجمعة غداة إطلاق سراح الرهائن.

وعلى وسيلة اتصالات تابعة للقاعدة، أعرب تحالف نصرته الإسلام والمسلمين عن اعتزازه بحصوله لقاء الرهائن، زعيم المعارضة سوميلا سيسبي والفرنسية صوفي بتروين وإيطاليتين اثنتين، على «إطلاق سراح 200 من أعضاء المعتقلين في سجون النظام المالي».



نيكولا نورمان

عملية الإفراج ستعيد التوازن لتنظيم إباد أغ غالي

وحول دفع الفدية التي ذكرتها مصادر متعددة، فلم يتم تأكيد المبلغ أو الأمر، كما جرت العادة في هذه القضايا.

وإذا كان إغلاق هذا الملف قد عاد بالفائدة على السلطات الانتقالية، فإن الرئيس إبراهيم أبويكر كيتا كان قد بدأ التفاوض، قبل وقت طويل من الإطاحة به في 18 أغسطس، للإفراج عن سوميلا سيسبي، الذي اختطف في مارس.

وذكر سيسبي، لدى وصوله إلى باماكو مساء الإفراج عنه، أنه قام غداة تنصيب الرئيس الانتقالي بياه إنداو ونائب الرئيس الكولونيل عصيمي غويتا، في 25 سبتمبر، بتسجيل مقطع فيديو بناء على طلب خاطفيه قال فيه إن «الرئيس كان مفيدا».

وأشاد إنداو الجمعة ب«الجهود المعززة التي بذلها الرئيس المنتهية ولايته من أجل الإفراج عن إخوته وأخته»، وأضاف أن «البراماتية التي اتسمت بها المرحلة الانتقالية وقرارها بالاستفادة من التقدم في المفاوضات أدت إلى التهمة».

وأضافة إلى هذا التبادل، يتساءل العديد من سكان مالي والمتخصصون عما إذا كان من الممكن استخدام قنوات الاتصال التي تم إرساؤها لهذه المفاوضات من الآن فصاعدا لإعادة إطلاق التواصل مع مجموعة أغ غالي الذي بدأ خلال ولاية كيتا.

ولكن لم يتم إثبات الانتماء الجهادي لجميع هؤلاء المعتقلين السابقين، الذين لم تؤكد الحكومة عددهم علنا.

وتم تداول العديد من قوائم الأشخاص المفرج عنهم في عملية التبادل هذه، لكن لم يتم تبني أي منها رسميا.

وقال مصدر من المديرية العامة لأمن الدولة في مالي إن عرقلة إطلاق سراح بعض السجناء أدت إلى تأخير نقل الرهائن، دون الكشف عن المزيد من التفاصيل.

وقال السفير الفرنسي السابق في مالي نيكولا نورمان الإثنين لإذاعة فرنسا الدولية إن عملية الإفراج هذه بالنسبة لأغ غالي «ستعيد توازن القوى قليلا لصالح تنظيمه، الذي يعتمد على القاعدة»، وبخاصة في ما يتعلق بالجماعة التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية، الذي صنفته باريس في يناير على أنه «العدو الأول» في منطقة الساحل.

ولا يتوقع المعتقلون السابقون بالتأكيد الاستفادة من أي شكل من أشكال الحصانة، حيث لا يبدو أن فرنسا، وهي فاعل عسكري رئيسي ميدانيا، شاركت مباشرة في المفاوضات. وقد يكون مصير العديد من رفاقهم، الذين تم إطلاق سراحهم في ظل ظروف مماثلة، بمثابة تحذير لهم.

نفي تركيا إرسال مرتزقة سوريين إلى قره باغ يناقض الحقيقة

ويرى مراقبون أن نفي تركيا وأذربيجان أيضا وجود مرتزقة سوريين في معارك قره باغ يتناقض مع الوثائق واعترافات المرتزقة أنفسهم. وأشارت صحيفة إندبندنت البريطانية في تقرير لها إلى أن «المئات من المرتزقة السورية يشركون إلى جانب القوات الأذربية في القتال المحتدم في قره باغ»، مقابل المال «حتى ولو كان ذلك على حساب أرواحهم في معركة بعيدة عن وطنهم».

العقود التي تعرضت على المرتزقة السوريين مدتها أربعة أشهر مقابل 1500 دولار شهريا تدفع بالليرة التركية

وأضافت الصحيفة أن المرتزقة تم تجنيدهم بواسطة شركة أمن تركية خاصة، مؤكدة حصولها على رسائل صوتية عبر تطبيق «واتساب» لسوريين في أذربيجان يقومون بزيارة أحد رفاقهم المصابين في قتال قره باغ، وأجرت اتصالات مع أفراد أسرته. وأشارت إلى أن نفي الحكومتين التركية والأزربية وجود مرتزقة سوريين في معارك قره باغ يتناقض مع ما حصلت عليه من وثائق واعترافات مسجلة بالصوت والصورة.

ومنذ نهاية سبتمبر تدور معارك بين القوات الأذربية ومقاتلين انفصاليين مدعومين من بريفان في ناغورني قره باغ.

المزاعم التركية ونفيها لإرسال مقاتلين ومرتزقة سوريين للقتال في الإقليم. ويقول أحد المقاتلين السوريين في مقطع فيديو نشر على تويتر «كلاص أرمينية.. دبوا شبابنا» مضيفا «حرب مروعة».

وتذكرت صحيفة فورين بوليسي الأميركية مطلع الشهر أن تركيا أرسلت نحو 1500 مقاتل سوري كمرتزقة لتعزيز جيها القتال في أذربيجان.

وبحسب الصحيفة فقد تم نقل المقاتلين الأوائل في أواخر سبتمبر إلى جنوب تركيا قبل نقلهم إلى أذربيجان في 25 سبتمبر.

وبحسب روايات المقاتلين وصل قادة الجيش الوطني السوري، الذي تدعمه تركيا، في وقت سابق لاستكشاف المنطقة والتنسيق مع الجيش الأذري بشأن التحركات على الجبهة و توزيع القوات. وتضيف بالنسبة للعديد من الشباب الذين نزحوا بسبب سنوات من الحرب الأهلية في الوطن وحرمانهم من الفرص الاقتصادية فإن إغراءات حياة المرتزقة هي دعاية دينية - ومال. حيث يُعرض على المقاتلين عقود مدتها أربعة أشهر مقابل 1500 دولار شهريا، تُدفع بالليرة التركية. وتركيا التي نفذت عدة عمليات عسكرية في شمال سوريا منذ 2016 تقوم بتدريب وتسليح فصائل سورية. وفي فبراير أكد اردوغان وجود مقاتلين سوريين في ليبيا لدعم حكومة الوفاق برئاسة فائز السراج ضد قوات الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر.

قتلوا في ناغورني قره باغ منذ الشهر الماضي. وأفاد المرصد وناشطون آخرون بأن تركيا نقلت عناصر تابعة لفصائل المعارضة المسلحة السورية إلى أراضي أذربيجان على خلفية التصعيد العسكري مع أرمينيا. وقال المرصد إن «دفعة من مقاتلي الفصائل السورية الموالية لأنقرة وصلت إلى أذربيجان، حيث قامت الحكومة التركية بنقلهم من أراضيها إلى هناك».

وأوضح المرصد أن هذه الدفعة «وصلت الأراضي التركية قبل أيام قادمة من منطقة عفرين شمال غربي حلب... دفعة أخرى تتحضر للخروج إلى أذربيجان، في إطار الإصرار التركي على تحويل المقاتلين السوريين الموالين لها إلى مرتزقة».

وكان الرئيس السوري بشار الأسد اتهم نظيره اردوغان بإشعال الصراع بين أرمينيا وأذربيجان وقال إن أنقرة ترسل مقاتلين إلى المنطقة. وفي مقابلة مع وكالة الإعلام الروسية قال الأسد «إن اردوغان يدعم الإرهابيين في ليبيا، وكان المحرض الرئيسي في الصراع الأخير في ناغورني قره باغ بين أذربيجان وأرمينيا».

وقبل أيام تداول ناشطون برمن مقطع فيديو يوثق حركة مكثفة لمسلحين بردون هتافات باللغة العربية على متن عربات قبل إنها تتجه إلى جبهات القتال في صفوف أذربيجان ضد القوات الأرمينية. ونشر المركز الأرميني الموحد الذي تديره الدولة مقطع فيديو الأحد، يظهر مقاتلين سوريين متشددين يقاتلون في منطقة قره باغ المتنازع عليها، ما يدحض

انتقلت عبر غازي عنتاب للوصول إلى مسرح العمليات في ناغورني قره باغ. هذا واقع جديد خطير للغاية يغير الوضع». ويأتي النفي التركي في وقت أشار فيه المرصد السوري لحقوق الإنسان، المنظمة غير الحكومية، الذي يستند إلى مصادر سورية في معلوماته إلى أن العشرات من المقاتلين السوريين الموالين لتركيا

وأكد اردوغان خلال كلمة القاها في أنقرة الأربعاء «البعض يقول لنا أرسلتم (مقاتلين) سوريين إلى هناك، ليس لدينا مثل هذه النية... لديهم الكثير للقيام به في بلدنا، لن يذهبوا إلى ناغورني قره باغ». وكان ماكرون قد صرح في وقت سابق «لدينا معلومات تشير بشكل مؤكد إلى أن مقاتلين سوريين من مجموعات جهادية

أنقرة - في وقت أكدت فيه فرنسا أن لديها معلومات استخباراتية دقيقة بشأن إرسال تركيا لمرتزقة سوريين عبر مدينة غازي عنتاب للقتال إلى جانب أذربيجان في إقليم ناغورني قره باغ المتنازع عليه مع أرمينيا، ينفي الرئيس التركي رجب طيب اردوغان ذلك دون تقديم دليل يفند ما يجري على أرض الواقع.



جيش أذري يفضل زج المرتزقة السوريين من أمامه